له جعل يختص به كلا يصلح لغيره من دون تغيير امتنع التركيب الجعلي ولو كان جعل بعض الاشياء مركبا امتنع ان يكون مركبا من جعلين ثانية مستقلة فلا بد ان يكون مركبا من آخر آجعل لا من جعلات وعلى فرض امكانه فهو جعل بسيط اذ كل بسيط صالح جزء من مجعول غير شارك فيه والا لكانت متعددة كما اشرنا سابقا فالراجح قلت وان اريد بالجعل الذي يتحدث عنه شيئان فصاعدا لا هو مركب سواء كانا في مادتين ام في احداهما حزنا ام في الملزوم واللازم كالوجود والماهية قلنا انا اصطلحنا على ذلك فلا باس ولكن لا يخرج الجعل البسيط فظ لان الله سبحانه لم يخلق شيئا فردا قائما بالمادة لا دليل عليه فالى من كل شيء خلقنا زوجين اقول ان اراد ابو هلال الجعل المركب الذي يتحدث عنه شيئان متغايران فلا شك انه في نفسه ليس مركبا سواء كان الشيئان في مادتين متغايرتين بالحس او بالعقل بان يكون تغايرهما بالاستقلال كالمفهوم كزيد وعمرو وكراس زيد ويده وكالعقل وجوهر الهباء وكزيد وعمرو وما اشبه ذلك ام كانا في مادتين كجعل الطين حزفا اذا اعتبر بقيد الطين ثم جعل حزفا ام كانا في الملازمين الذي يكون اللازم ناشئا من الملزوم ومحققا بركا لوجود والماهية كالشيئين اذا اعتبر فيهما الاثنينية حقيقة في الواقع وجبان يكون جعل كل واحد مغاير الجعل الآخر والا لم يتحقق الاثنينية فيكون الجعل متعددا ولا شك في ان مثل ذلك يعد في عليه التركيب فاذا اصطلحنا على ذلك بان يكون الجعل البسيط هو ما صدر عنه شيء واحد والمركب هو ما صدر عنه شيئان لا لازم فيهما في الظهور واعم من ذلك فلا باس اذ لا مشاحة في الاصطلاح نفسه وانما المشاحة فيما يترتب عليه وهو هنا ان الجعل البسيط لا يخلو نادرا لا بوجد الفيما لكون تكوينيه واحدة واعتبارا واحد وهو ممنوع لما ذكرنا من ان كل مكون لا بد وان يكون له اعتبار من مرتبة وهو وجوده وكونه واعتبارا من نفسه وهو ماهيته وعينه وبقدر الاعتبارين لا يمكن وجوده لان الله سبحانه لم يخلق شيئا من ذرة فما دونها بل ترى دون عين

للذي اراد من الكلام عليه كما قال الرضا ثم انه استشهد بقوله ومن كل شيء خلقنا زوجين وابى ان يكون عندنا هذا البسيط مركبا لان كل جعل متعلق بمجعول خاص فجعل الوجود مثلا متعلق بوجود خاص ولا يجوز ان يتعلق الماهية لانها غير الفة لو صفة فالوجود اصل واول وبالذات فهو بالدرجة على الجعل الاول فانما اثنى الله تعالى على الفعل فقال ما اخلفت خلقا احسن منك يا ثابت ويلك اعاب وكلا اكملتك الا ليمتحنك ايتهم احسن وانما اثنى على الفعل لانه يجري على جميع وجوده الذي هو حقيقته من رتبة بل رتبة وصوله الذي هو على الاول وجعل الماهية متعلق بها خاصة وكلا يجوز ان يتعلق الوجود لانه يجب ان يكون على الاول لوصفه وكلا تتراءى تحقق في نفسه الا بعد تحقق الوجود فالماهية فرع وثان وبالعرض هي زائدة على جعلها على خلاف الاول وكلا خيل اذا تم الله سبحانه الجعل وطرده من دون وابعده من رحمته وانما طرده لانه يجري فرع قبول لكونه على جعله ماهية التي هي حقيقة من نفسه فذا فرع قبوله للتكوين على خلاف الاول واذا كانا من الوجود والماهية كما سمعت تكيف بعددان من جعل واحد لا يصح فيه اعتبار التركيب المذكور قلت وبالجملة الافرق في هذه المسئلة بين الجعل وغيره من مراتب الفعل وعلى كل حال فالجعل واحد لا تعدد فيه لان الله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا وجعل لكم من الانعام ازواجا بالرفع كما قيد ان الجعل فاعله وجمع المجعول كما فهم نعم لا يرد بعد المجعول ولكل راس وجه بعد احوالا كما تقدم في الفعل فراجع اقول وبالجملة ان بعض الكلام دون التفصيل ان الجعل تارة من اقسام الفعل كالمشية والارادة والقدر وما اشبه ذلك كما تقال عليها الوصف بالانه حركة ايجادية نوع واحد واتما تذكر اسما آلتها باعتبار متعلقها وتتعدد وجوهها بالعتبار بعدد متعلقاتها وورد الاستشهاد على الوحدة بقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا بالرفع كما قيد وفاعله ضمير الجعل وهو الذي في قوله ينسرع ذكر بعد متعلقا له وذلك على نحو ما سبق مما ذكرنا وهذا احد القياسين الآتي تحليله ذلك على وحدة الفعل الالهي الى آخر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)